الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية

صادق جلال العظم

أبدأ بسؤال بسيط في ظاهره: هل يمكن بناء مفاهيم عامة، شاملة حول مبادئ مثل حقوق الإنسان، حرية الضمير، التسامح الديني، وغير ذلك، انطلاقا من تراث خاص ؟

جوابي هو بالإيجاب بشكل جازم، اعتمادا على التاريخ

إذ رغم أن مفهوم حقوق الإنسان ولواحقه، مثل الحريات المدنية، وحقوق المواطن، والديمقراطية، وحرية التعبير، والمجتمع المدني، وفصل الدين عن الدولة، هي ذات منشأ أوروبي حديث وإن كانت تعزى تقليديا إلى عصر الأنوار – فإنها قد اكتسبت الآن، مغزى كليا عاما Universal، وإن هذا المغزى الكلي قد حولها إلى صالح بشري مشترك وإلى أنموذج معياري، ملزم ومنتشر، في كل الشؤون المتصلة بالحقوق والمواطنة، والكرامة الإنسانية، والديمقراطية والمجتمع المدني، ومحاسبة الحكومات....

هذا هو ما أسميه النموذج الإنساني العلماني، الذي يشمل على مجموعة القيم المذكورة، كما يشتمل على المؤسسات والممارسات والسلوكات التي تجسد هذه القيم وتسندها، دعوني أشدد أن المهم هنا ليس عبارة "النزعة الإنسانية العلمانية"، بل المهم هو القيم والممارسات والمؤسسات المذكورة آنفا. ولكم أن تختاروا أية تسمية أخرى، شريطة أن تتذكروا أن شذى الوردة يظل عطرا أيا كان اسمها.

دعوني أشدد، على أن المنابع الأوروبية، المحلية والمتواضعة التي نشأ منها هذا النموذج الحديث لا ينتقص أو يقلل، من طابعه الكلي العام أو من الشكل

النموذجي الذي آل إليه لاحقا تماما مثلما أن ظهور الإسلام على نحو متواضع في مدينتين صحراويتين صغيرتين تقعان على تخوم الإمبراطورية الرومانية لا ينتقص أو يقلل من الطابع العام الكاسح الذي آل إليه الإسلام. ويمكن قول الأمر ذاته عن علاقة المنابع المتواضعة، المحلية التي نشأت المسيحية عنها في منطقة مهملة، في الإمبراطورية الرومانية وتحولها إلى نموذج عام بل وهيمنتها، وشموليتها.

وينبغي أن نشير ثانيا إلى الخير المشترك common good المتمثل في "النموذج الإنساني العلماني" لم يتحقق هكذا بالمجان، بل جاء تحققه بطيئا، مفعما بالألم، تحققا ناقصا، تطلب ظفره عدة قرون، وبثمن باهظ في صورة حروب وثورات وتضحيات وعذابات بشرية كثيرة وهذا سبب وجيه تماما يحملنا على الاعتقاد بأن هذا النموذج جدير بالحماية، والتطوير والتوسيع، أسوة بأشكال الخير البشري الأخرى المعروفة، التي باتت مقبولة كتحصيل حاصل.

ولهذا السبب فإن سلسلة الصراعات الدائرة حول مبادئ حقوق الإنسان – إنما تخاض داخل المجتمعات والثقافات والكيانات السياسية، شرقا وغربا، ولا تخاض حصرا عبر الحضارات والثقافات والدول، نعني أنها لا تخاض بين الإسلام والغرب، أو بين أوروبا والشرق الأوسط، أو بين الشرق والغرب، قدر ما تخاض داخل فرنسا، وداخل ألمانيا، وداخل الصين، وداخل الولايات المتحدة، وداخل البلدان العربية، وداخل إيران، وداخل أندونيسيا، وداخل باكستان، وهلمجرا. ولهذا السبب أيضا نجد قدرا من الدفاع اللفظي المعلن عن حقوق الإنسان وما يلازمها من القيم والمبادئ في تلك الأنحاء من العالمالتي تتعرض فيها إلى انتهاك سافر، سيان كانت هذه البلدان مسلمة أم لا. ويأتي هذا الدفاع اللفظي على لسان الأنظمة والقوى السياسية الخارقة للحقوق، في مجرى سعيها إلى تبرير نفسها، وتسويغ شرعيتها، وطنيا ودوليا.

يشهد هذا، على الشرعية والقوة، والقدرة التي اكتسبها النموذج الإنساني العلماني على نحو عام، حتى في نظر أعدائه. الواقع أن التجربة تفيدنا أن هؤلاء الأعداء أنفسهم، ما إن يقعوا ضحية القمع من جانب خصومهم، حتى يلجأوا،

دفاعا عن أنفسهم، إلى فكرة استقلال القضاء، وإلى مبادئ حقوق الإنسان، التي تحظى باعتراف عام، مشددين على عمومية هذه المبادئ، وشموليتها.

الواقع ان تدبيج مدونات مثل المواثيق الإسلامية أو الأفريقية أو الصينية أو الهندوسية لحقوق الإنسان، يشكل شهادة إضافية تؤكد حقيقة أن النموذج الإنساني العلماني الأصلي قد اكتسب مكانة مزدوجة، مكانته بوصفه الخير البشري المشترك، ومكانته بوصفه النموذج المعياري الملزم للحكم على هذه الأمور والقضايا جميعا.

أشدد على هذه النقطة، على الضد من الموقف ما بعد الحداثي في الغرب وسواه، وهو الآن موضة رائجة، مريحة وموائمة، هذا الموقف القائل بأن قيم حرية التعبير، والتسامح الديني، واحترام حقوق الإنسان، تشكل أعمق قيم الغرب، وأن العالم الإسلامي المعاصر مقصي عن هذه القيم بفعل تعلقه بقيمه الخاصة، التي هي النقيض لجوهر حرية التعبير، والديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان، والعلمانية...

إن هذا الموقف المتعالي، السكوني، اللاتاريخي، الإقصائي الذي يضع مجموعة من القيم الغربية الجامدة (الصنمية) في مواجهة مجموعة صنمية (جامدة) لقيم إسلامية متنافرة مع الأولى، يعني إعادة توكيد الانقسام بين الغرب وبقية العالم، أولا، وإعادة توكيد التبريرات والذرائع والمسوغات التي يتطلع إليها قامعو الديمقراطية، وخانقو حرية التعبير في كل أرجاء العالم، ويستخدمونها بارتياح كتبرير استمرارهم في ممارسة ما يجيدون ممارسته.

ومثال على ذلك، رأينا مشهدا غرائبيا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، (فيينا 1993)، تمثل في اندفاع ممثلي اشد الحكومات والأنظمة السياسية الاستبدادية سوءا إلى أن يتبنوا على نحو مباغت ونفعي، حساسية ورؤية أوروبية إلى الحياة والسياسة والتاريخ والثقافة، وحرية التعبير، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان، وحرمة الاختلافات الثقافية، اعتمادا على مبدأ "النسبية" وما بعد الحداثة، و"الطليعية الأوروبية"، وقد فعلوا ذلك أساسا باسم الأصالة، والخصوصية،

والمحلية، والتعدد الثقافي، وموت السرديات الكبرى (النظريات الشاملة المفسرة للتاريخ والمجتمع والفكر مثل الهيغلية والماركسية) للتحرر وقدسية التراث والعرف الموروث، التي اكتشفوها اكتشافا يخدمهم وذلك لتبرير انتهاك حكوماتهم لحقوق الإنسان والحريات المدنية وحرية الضمير.

عند هذا الحد، حسبي هنا أن أذكر كل المعنيين بأن أعمق قيم الغرب لم تكن دوما على غرار ما تمثله اليوم. وإن أعمق القيم الأصلية، افتراضا، في العالم الإسلامي، ليست بحاجة إلى أن تبقى بالصيغة التي نراها بها الآن، أو أن تستمر على هذا النحو. وفي ضوء النزوع إلى فقدان الذاكرة التاريخية، والخطاب الاحتكاري السائد، والمواقف الأصولية إزاء القيم العميقة لهذا الجزء أو ذاك الجزء من العالم، أو من هذه الثقافة أو تلك في أرجاء المعمور، قد يتوهم المرء أن الغرب لم يعرف قط أية ممارسات دموية لانعدام التسامح والقمع، والتعصب الديني الأعمى والكبت العنيف لحرية القول، أو أن اللاغرب المسلم، مثلا لم يعرف سوى التعصب، والجمود العقائدي وكبت حرية التعبير التي تميز سلوك الملالي والطغاة.

والآن، هل يتوافق الإسلام مع النموذج العلماني الحديث ؟

من جديد، أظن أن الإجابة لابد أن تكون مركبة، قائمة على التاريخ. ولكن ينبغي لي أولا، أن أوضح على الفور أن هذا السؤال مطروح على جدول أعمال التاريخ والفكر العربي والإسلامي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأن السؤال اتخذ صيغا وتعابير وسبلا شتى. لا ريب أن العرب دأبوا على استجواب أنفسهم بسبل وأساليب شتى، عن تبعات هذا السؤال وتطبيقاته بالنسبة إليهم، كما بالنسبة علاقتهم ببقية العالم على امتداد المائة وخمسين عاما الماضية، على الأقل.

فنحن نعرف، على سبيل المثال، أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر، شهد بداية حركة عظيمة للإصلاح الليبرالي (الحر) والتأويل الديني المتحرر للحياة والفكر العربي، وهي حركة نطلق عليها نحن كما يطلق عليها الباحثون

الغربيون اسم: اليقظة، النهضة، الانبعاث، الإصلاح الديني، التجربة الليبرالية، الحداثة الإسلامية، العصر الليبرالي للفكر العربي الحديث.

الواقع أن هذه الحركة كثفت في جوفها، دفعة واحدة، الإصلاح الفقهي. القانوني، والانبعاث الأدبي الفكري والتنوير العقلاني العلمي، والتجديد السياسي والأيديولوجي، في آن.

وإن كل من يستمد تلقينه حاليا من حركة الإصلاح العظيمة هذه ويعتبر نفسه سليلا ووريثا لإنجازاتها الفكرية والاجتماعية والدينية لن يجد أية صعوبة أبدا في الإجابة عن أسئلة من قبيل: هل يتفق الإسلام مع النزعة الإنسانية العلمانية؟ أو هل أن الإسلام والحداثة في انسجام؟ فجوابه سيكون بالإيجاب دون تردد أو إشكال.

من جهة أخرى استثارت حركة الإصلاح هذه، وهو أمر متوقع في الشؤون البشرية، والصيرورات التاريخية، رد فعل معاكسا اتخذ شكل تيار مضاد للإصلاح وحركة أصولية إسلامية ملازمة له.

وتبلور رد الفعل هذا لحظة تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر (1928)، وهي ام كل الأصوليات في العالم العربي، كما في بعض البلدان والمجتمعات المسلمة الأخرى. وإن مولد الهياكل التنظيمية الرسمية لحركة مناوأة الإصلاح لم يأت مصادفة على الإطلاق. فقبل أربع سنوات من ذلك التاريخ كان كمال أتاتورك، قد ألغى منصب الخلافة في تركيا، في حين أن حركة الإصلاح الأصلية كانت قد أحرزت تقدما هائلا وبسرعة خارقة في مصر والعالم العربي، حياة ومجتمعا واقتصادا وسياسة وثقافة وقانونا، على امتداد عشرينيات القرن الماضي، خاصة بعد الثورة المصرية، (1919) ضد الحكم الاستعماري البريطاني.

لهذا السبب فإن ثلاثية الروائي نجيب محفوظ عن حياة القاهرة في النصف الأول من القرن العشرين تصور انهيار العائلة المسلمة التقليدية، الخاضعة للذكور، خضوعا استبداديا، من دون أي أمل بإنقاذها من السقوط وذلك بالتحديد لحظة انفجار الثورة (1919).

قام رد الفعل الديني المعاكس هذا على نحو تلقائي بتحديد ذاته جوهريا وليس شكليا باعتباره حركة مضادة للإصلاح، مضادة للانبعاث، مضادة للتنوير، مضادة للتجديد، في كل واحد ومعا.

والآن، فإن كل من يستمد معاييره من حركة مناهضة الإصلاح هذه ويعتبر نفسه سليلا ووريثا فكريا، لن يجد صعوبة في الإجابة عن أسئلة من قبيل: هل يتفق الإسلام والعلمانية؟ الخ. فجوابه سيكون بالنفي، القاطع، بأنهما لا يتفقان.

ترى كيف نعالج هذا المأزق، أي الانقسام بين كتلة الرفض، وكتلة القبول، في دار الإسلام، بل غالبا خارج دارة الإسلام أيضا ؟

سأحاول أدناه أن أضع أمامكم ما أراه إطارا فكريا واقعيا لفهم معنى هذا الانقسام، وللإجابة المتعلقة عن الأسئلة الدائرة حول توافق الإسلام مع النزعة الإنسانية العلمانية.

في إطار مسعاي لتفسير موقفي هذا سأثير هنا سؤالا آخر، هو: هل كان إسلام الفطرة، والمساواة، المجرد من المحسنات المضافة، والذي انبعث في مكة والمدينة والذي قاده النبي نفسه وخلفاؤه الأربعة الأول، هل كان إسلام القرآن والرسول، إسلام البساطة ذاك، متوافقا، مع النظام الملكي السلالي الوراثي الذي نشأ في تلك الإمبراطوريات الكبرى، والمجتمعات الطبقية والكيانات السياسية المراتبية، في الإمبراطوريات البيزنطية والساسانية الفارسية، حين غزا المسلمون تلك الممالك الجبارة وهيمنوا عليها: إن الجواب الدقيق والواقعي هو الآتي: كان الإثنان متناشزين تناشزا مطلقا من الناحية العقائدية أما من الناحية التاريخية، فقد أصبح الإثنان متناغمين، وقد تحقق التوافق في فترة قصيرة من الزمن على نحو مذهل.

وفي هذه الحالة، فإن التوافق التاريخي، أي الإجابة بنعم، صدرت آنذاك في صيغة قيام خلافة مسلمة، وراثية، إمبراطورية، استمرت على امتداد التاريخ، بتقلباته الصاعدة النازلة، وبقيت هذه الخلافة الوراثية حتى إلغائها رسميا بعيد الحرب العالمية الأولى. بتعبير آخر، إن المسلمين المتمسكين بالعقائد الثابتة

Dogmatist والحرفيين Literalist، والطهريين Purists، والنصوصيين Scripturalists كانوا محقين بإطلاق في زمن أولى الفتوحات العربية، بإصرارهم على أن عقيدة المسلمين القويمة وقتذاك كانت تخلو من أي مسوغ يبيح توافق إسلام المدينة، القائم على القرآن وسنة الرسول والخلفاء الراشدين، مع النظام الملكي الوراثي من الطراز الإمبراطوري. إن المسلمين الذين يعترفون بالتاريخ وموجباته، هم الذين فازوا وسادوا كما نعلم.

وعلى الغرار نفسه، أجادل اليوم قائلا إن الإجابة الدقيقة الواقعية عن سؤال "هل يتوافق الإسلام مع النزعة الإنسانية العلمانية ومكوناتها ؟"، هو القول أن الإثنين متناشزان، إذ نظرنا إليهما من وجهة المعتقد الجامد، وإنهما متسقان إذا نظرنا إليهما من الوجهة التاريخية.

وأود أن أضيف أيضا إنه حيثما جاء الرفض العقائدي الجامد (ال"كلا. العقائدية") في التاريخ الإسلامي، مهما كان صوابه في زمانه نصيا وحرفيا، ليصطدم اصطداما مباشرا مع القبول التاريخي ("النعم" التاريخية)، مهما بدت هذه خاطئة وغير قويمة لحظتئذ، فإن ال "نعم" – التاريخية هي التي كانت تسود على ال "كلا – العقائدية". وإن هذا الانتصار كان يبلغ في غالب الأحيان، نقطة الإلغاء التام، والحلول محل، اللحظة الطهرية.

دعوني أعيد إجابتي بصيغة مغايرة، لعلها أكثر وضوحا:

إذا أخذنا الإسلام باعتباره مثلا أعلى متماسكا، ثابتا، فإنه لن يكون متوافقا مع أي شيء آخر سوى مع نفسه. وبهذه الصفة فإن شغل الإسلام سيكون أن يرفض ويقاوم ويحارب العلمانية والإنسانية حتى النهاية، مثله مثل أي دين آخر منظور إليه من جهة الأبدية.

أما الإسلام بوصفه إيمانا حيا، ديناميكيا، مرتقيا، ومتجاوبا مع بيئات شديدة الاختلاف، ومع أوضاع تاريخية سريعة التقلب، فقد أثبت دوما قدرته على التوافق، بدرجة كبيرة، مع كل الأنماط الكبرى من الكيانات السياسية والأشكال المتباينة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي مما أنتجه التاريخ البشري، من

الملكيات إلى الجمهوريات، ومن العبودية إلى الحرية، ومن القبيلة إلى الإمبراطورية، ومن دولة المدينة القديمة إلى الدولة القومية الحديثة.

وبالمثل فإن الإسلام بوصفه دينا عالميا – تاريخيا يغطي 14 قرنا قد نجح في أن يتأصل ويمد جذوره في طيف كامل من المجتمعات المتنوعة، وطيف كامل من الثقافات المتعددة، وطيف كامل من أشكال الحياة المختلفة، التي تتراوح من حياة قبائل البدو الرحل، إلى حياة البيروقراطيات المركزية، إلى الحياة الزراعية- الإقطاعية، إلى الحياة المالية التجارية (المركنتلية) إلى حياة المجتمع الصناعي الرأسمالي.

في ضوء هذه الحقائق وهذه السوابق وهذه التكيفات التاريخية الملموسة، ينبغي أن يغدو جليا أن الإسلام كان مرنا، متكيفا، ومطلوعا وقابلا للتأويل وإعادة التأويل، والمراجعة، على نحو لا نهائي، لكيما يستطيع أن يستمر في البقاء وأن يزدهر في ظل ظروف بالغة التناقض، وواسعة الاختلاف، لهذا السبب يتعين علي أن أستنتج أن ليس ثمة ما يمنع الإسلام التاريخي، مبدئيا، من التصالح والتوافق مع أمور من قبيل النزعة الإنسانية العلمانية والديمقراطية والحداثة. وبالطبع فإن سير أو ارتقاء الإسلام في هذا الاتجاه أم لا إنما هو ظرف تاريخي، واحتمال اجتماعي–ثقافي يتوقف على ما يفعله المسلمون الأحياء، المتحركون بوصفهم ذواتا تاريخية.

دعوني أقدم مثالا معاصرا آخر عما يبدو لي بمثابة انتصار ابتدائي، ضمني، ل"النعم" – التاريخية، على ال"كلا"–الاعتقادية. فإن آيات الله الإيرانيين، لحظة انتصارهم، لم يتوجهوا إلى استعادة الخلافة الإسلامية، وقد كان هناك خليفة شيعي في التاريخ الإسلامي كما هو معروف. كما أنهم لم يعيدوا إنشاء الإمامة، أو نيابة الإمام، بل راحوا ينشئون جمهورية لأول مرة في تاريخ إيران المديد، وهي جمهورية تقوم عن انتخابات شعبية ودستور (وهذا الأخير نسخة منقولة من الدستور... الفرنسي لعام 1958) ومجلس تأسيسي أو برلمان، تجري فيه سجالات حقيقية، ورئيس جمهورية، ومجلس وزراء، وكتل سياسية، ومحكمة عليا. وهذه كلها مؤسسات لا صلة لها بالإسلام بوصفه تاريخا، وإيمانا قويما،

ومعتقدا، لكن لهذه المؤسسات صلة كبرى بأوروبا الحديثة تاريخيا ومؤسسات سياسية.

كما أن من الواضح أمام أنظار الجميع الآن، كيف أن المبدأ الجمهوري العلماني القائم على السيادة الشعبية، والحكم الديمقراطي يتحدى تحديا فعالا، ويصارع صراعا جديا، نقيضه الثيوقراطي، القائم على المبدأ الشيعي لحكم ولاية الفقيه. ونقف هذه اللحظة على مرأى من مأزق تعانيه إيران المعاصرة، وهي واقعة بين مبدأ ولاية الفقيه، من جهة، ومبدأ ولاية الشعب، من جهة أخرى.

أما بالنسبة إلى العالم العربي، فقد تبلور شبه إجماع في البلدان والمجتمعات العربية الرئيسة –مقترنا بسجالات واسعة وخلافات حادة في الرأي– حول أهمية وجدوى هذه القيم والممارسات والتدابير، مثل إبداء بعض الاحترام لحقوق الإنسان، وإرساء قدر من الحكم الديمقراطي، ووجود مجتمع مدني نشط، ومبدأ المواطنة، وعلمانية الدولة وأجهزتها، وحرية العلم والفكر والتعبير للفكاك من الكوابح الحالية للركود، والجمود والفساد والتفكك والنزاع الأهلي الذي يخيم على العالم العربي في الوقت الحاضر.

ونتيجة لذلك فإن قوى اليسار العربي التقليدي، أخذت تتحشد، حول هذه القيم العلمانية الإنسانية، وإعلاء شأنها في برامجها، ومطالبها، وبياناتها. أما الوسط العقلاني، المتمثل بالطبقات الوسطى، فتعتبر نفسها على أي حال الحامل التاريخي لهذا الإجماع ومطبقته على أرض الواقع. بل إن منظمات الإخوان المسلمين، التي تمثل اليمين في الطيف السياسي، أخذت تتحك، على مضض، لكي تجعل نفسها جزءا صريحا من هذا الإجماع.

وعلى سبيل المثال، فإن جماعة الإخوان المسلمين المصرية كانت تصر –شأن رعاتها السعوديين– على مدى عقود أن القرآن هو دستورها، وأن استعادة الخلافة الإسلامية فرض ديني، وأن التطبيق الفوري للشريعة أمر لازم، إلا أنها أخذت تعلن، مبادرتها وبرنامجها الحزبي لإصلاح الدولة والمجتمع والاقتصاد، رفض فكرة الدولة والحكومة الدينية، والدعوة إلى ما تسميه "الحكومة المدنية".

أي تفضيلها دولة علمانية أو بالأقل دولة وجهاز حكم محايدين دينيا نوعا ما. إن هذا البرنامج الإصلاحي الذي أعلنته "أم كل الأصوليات" في العالم العربي وخارجه، أخذ يدعو الآن إلى السيادة الشعبية، والديمقراطية التمثيلية، وتداول السلطة، والانتخابات الحرة، النزيهة، الشفافة، والفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وتمكين المجتمع المدني، وتمكين النساء، واحترام حقوق الإنسان، واحترام الحقوق والحريات المدنية للمواطن، وحرية الضمير، وحرية المعتقد الديني، والعبادة، وممارسة كل أنواع حرية الفكر والتعبير.

لا نقصد بهذا المثال الحكم على مدى صدق، أو جدية، أو نزاهة الإخوان المسلمين في التمسك بمثل هذا البرنامج في المستقبل المنظور، بل هو مجرد شهادة إضافية تؤكد أن النموذج الإنساني العلماني بات قويا وفعالا لدرجة لا يمكن الفكاك عنه، حتى (داخل أو مع) أوساط الإخوان المسلمين.

وتؤلف التطورات الأخيرة في تركيا مثالا مفيدا آخر: من الجدير بالملاحظة أن تركيا، وهي البلد المسلم الوحيد الذي يتوفر على إيديولوجيا وتقاليد وممارسات علمانية صريحة ومتطورة، وهي أيضا المجتمع الإسلامي الوحيد الذي أنتج حزبا سياسيا مسلما ديمقراطيا –شيء ما يشبه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا– قادرا على الوصول إلى السلطة من دون نزول كارثة بالكيان السياسي التركي، خلافا لما حصل في أماكن أخرى.

إن هذا التطور الجديد يعطينا المفارقة المثيرة التالية: أن الحزب الإسلامي الحاكم حاليا، كما هو معلوم، هو أشد أنصار ومؤيدي دخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي. وهو "ناد مسيحي" كما وصفه الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان ذات يوم. بالمقابل تجد أن المؤسسة العسكرية التركية، وهي تقليديا الحارس الأقوى للعلمانية التركية وموئل التجربة الكمالية، تعارض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي العلماني ؟ !

كيف نفسر هذه المفارقة ؟ من الواضح بالنسبة لي، أن هذا الحزب الإسلامي الديمقراطي التركي، يأمل في أن يساعد انضمام تركيا إلى الاتحاد

الأوروبي على إنهاء التدخل التقليدي للمؤسسة العسكرية في شؤون الدولة التركية. وإن جنرالات الجيش يعرفون ذلك جيدا، وهم يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وعرقلة هذه العملية أطول مدة ممكنة، ولهذا السبب أرى أن الاتحاد الأوربي سيسدي صنيعا كبيرا وخدمة جلى لكل الأطراف المعنية بأخذها بيد تركيا ومساعدتها على اجتياز فترة الانتقال العسيرة والخطيرة هذه. تماما مثلما أن الاتحاد الأوروبي ساعد إسبانيا والبرتغال واليونان وإيرلندا على تجاوز ماضيها الفاشي، والعسكري، والتسلطي، تباعا. لا ريب في أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل من المحال على المؤسسة العسكرية هناك أن تنقلب على الوضع، وتشوه الديمقراطية الهشة.

كما أن عضوية الاتحاد الأوروبي ستجعل من الصعب على أي حزب إسلامي أو ائتلاف أحزاب إسلامية، أن ينقلب على الوضع، ويخرب التجربة التركية الجديدة الواعدة عن طريق إقامة هذا الشكل أو ذاك من الأصولية، أو النصوصية أو الحرفية الإسلامية.

إن العالم العربي وعالم الإسلام، هما بحاجة ماسة الآن إلى نموذج ديمقراطي، علماني حر حرية معقولة، لكي يتبلور ويعمل في مجتمع مسلم. وإن تركيا في الوقت الحاضر هي الموئل المرجح لنمو ونضوج مثل هذا النموذج، شريطة توفر العون من عضوية الاتحاد الأوروبي، وما تقدمه من ضمانات. بتعبير آخر، إن ما نحن بحاجة إليه هنا، هو مثال مضاد، موثوق، وناجح كبديل عن المثال الفاشل لنموذج طالبان الإسلامي الذي خلفه لنا الأمريكان بكل ما فيه من بشاعات وتشوهات في أفغانستان.

ولا ينبغي أن نغفل عن ذكر ردود الأفعال التي برزت في العالم العربي، إزاء مثال ومفارقة المثال التركي. دعوني أشرح مقصدي: معروف أن اليسار العربي يبغض تركيا تقليديا بسبب:

أ-تحالفها الوثيق مع الغرب في حقبة الحرب الباردة، ب-عضويتها الكاملة في حلف شمال الأطلسي، ج-معارضتها المكينة للاشتراكية بعامة، ث-اعترافها بإسرائيل وعلاقات الصداقة التي تعقدها معها.

لقد تحول هذا اليسار العربي نفسه وبات يرى أن تركيا هي البلد المسلم الوحيد الذي أخذت تتطور وتتجذر فيه قيم الإنسانية العلمانية التي يتمسك بها هذا اليسار بقوة، وإن هذا البلد يسير سيرا معقولا، وإنه يتوفر على مستقبل. ولقد تسنى لي مؤخرا أن أراقب،يساريين عربا يمتدحون علنا التجربة الديمقراطية التركية، ويتطلعون إليها طلبا للفائدة، والتعلم، والمحاكاة؟ !

وبالمثل، فإن التيار الإسلامي الرئيسي في الوطن العربي، الذي يبغض تركيا الحديثة بغضا تقليديا ويشجبها على إلغائها الخلافة، وعلى نزعتها الكمالية، وعلمانيتها، وقوميتها وتغربها، تحول الآن وبات يرى في نمو ونضج الإسلام السياسي التركي المعاصر كنموذج على الاتجاه الذي ينبغي على الإسلام السياسي العربي أن يسير عليه.

ولاحظت، على سبيل المثال، ظاهرة بروز نقاد ومعقلين إسلاميين يجاهرون علنا بنقد جماعة الإخوان المسلمين ي مصر على كسلها الفكري التام، وجدبها السياسي، وجمودها التنظيمي طوال الثلاثين عاما الماضية، كل ذلك في ضوء ما استطاع الإسلام السياسي أن يحققه في تركيا. زد على هذا، لولا المثال التركي، لما كان للإخوان المسلمين بمصر أن يمتلكوا الإرادة (والجرأة) على وضع ذلك البرنامج الإصلاحي المتقدم لمصر.

إن القوميين العرب يشجبون تركيا تقليديا، ليس فقط للأسباب التي يعتمدها اليساريون والإسلاميون فحسب، بل يضيقون إليها:

أ-الاستياء من سياسات حزب تركيا الفتاة، وبالذات سياسات التتريك التي انتهجت الولايات العربية في الإمبراطورية القديمة. (ب) نزوعهم الشديد لرمي تخلف وفشل العرب على ما يسمونه بالاحتلال التركي المتخلف للبلاد العربية. وقد كان هذا الشجب على أشد ما يكون وسط عرب سوريا، وغريهم من القوميين، بسبب ضياع بعض المناطق الساحلية الشمالية وإلحاقها بتركيا في عهد الانتداب الفرنسي قبيل الحرب العالمية الثانية.

ونجد حتى هؤلاء القوميين قد انقلبوا إلى تبني نظرة جديدة، مختلفة، إلى تركيا اليوم. ذلك أنهم يرون الآن أن القومية التركية، خلافا لصيغتهم القومية هم،

قد أثبتت نجاحها على وجه العموم. وبات هؤلاء يقــرون أن القــرارات الإستراتيجية التركية وخياراتها التاريخية الأولى، التي كانت موضع ازدرائهم الشديد، تبدو في هذه اللحظة أنها خدمت المصالح التركية خدمة معقولة، وهو أمر لا يمكن قوله عن الخيارات القومية العربية المشابهة أو قراراتها ونتائجها.

إنهم يشعرون في الواقع بالغيرة، من واقع أن كل الأمور التي تمنوا تحقيقها لأمتهم، قد تحققت على نحو أفضل في مجتمع مسلم مجاور، مجتمع ما كان نافعا لهم من قبل. أما الآن فإني أجدهم يسدون النصح لأنفسهم وللآخرين جهارا عن الدروس والمستخلصة من مجمل التجربة القومية التركية، في بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد.

لقد رفض البرلمان التركي طلبا أمريكيا قدم خلال الإعداد لغزو العراق (ربيع 2003) لمرور قواتها عبر الأرض التركية. وكان على الولايات المتحدة أن تبتلع غصة هذا الرفض لأنه صدر عن برلمان أصيل، منتخب انتخابا حرا، ديمقراطيا، فما كان بوسع حتى إدارة بوش وفريقه، على ما هم عليه من نزوع حربي، التشكيك في شرعية البرلمان التركي، وأهليته التمثيلية. وقد عبر العالم العربي عن إعجابه وتقديره لهذا الموقف التركي على المستوى الشعبي. وقد برزت المساجلة التالية بهذه المناسبة. ترى أي ملك أو رئيس أو حاكم عربي كان سيتجرأ على أن يذهب إلى رئيس الولايات المتحدة ويبلغه أن برلمانه قد رفض طلب حكومتكم، من دون أن يستثير ضحكك الرئيس الأمريكي أو أن يدفعه لأن يصرخ به: اذهب إلى الجحيم أنت وبرلمانك، فنحن نعرف أي برلمان لديك؟

وأرى، أن استمرار التصالح بين الإسلام التاريخي والقبول التاريخي بالإنسانية العلمانية خلافا لموقف الإسلام الدوغمائي، ليس مجرد خيار، أو محض وجهة نظر، بل ضرورة حيوية، إذا كنا لا نريد لبعض الدول العربية أن تنتهي إلى التمزق إربا على غرار المثال المأساوي في لبنان. الواقع أن البدائل التي سنراها، إن لم نقبل جديا بالإنسانية العلمانية في هذه المرحلة من التاريخ، قد تكون دامية، على نحو يصعب تخيله.

ويمكن رؤية مثل هذه البدائل المريعة بمجرد إلقاء نظرة على الوضع الراهن في العراق، والتساؤل: هل يمكن لهذا البلد العربي المعذب أن يبقى سليما من دون أن يتمكن من التوصل إلى اتفاق –صريح أو مضمر– بين الجماعات الدينية والطوائف، والكتل، والفائت، التي يتألف منها سكانه، اتفاق يرتضي، دون تحفظ، بدولة وشكل للحكومة يمكن أن يسميها البعض علمانية، ويسميها آخرون حديثة أو يسميها غيرهم محايدة دينيا ؟ جوابي هو النفي القاطع.

دعوني أشاطركم التجربة الذهنية الافتراضية التالية: لنفترض أن شعب العراق، المحتل حاليا، يؤسس جمعية عامة. بإشراف دقيق من الولايات المتحدة وحلفائها هناك، تتألف من ممثلين أصيلين وفعليين عن سائر الجماعات الدينية، والاثنيات المؤلفة للشعب (شيعة، سنة، كرد، مسيحيون، وزادشتيون، صائبة، وما شاكل) لإنقاذ وحدة بلادهم وسلامتها، ومنعها من الانزلاق إلى درك حرب أهلية طائفية مدمرة، والاتفاق على تشكيل دولة مقبولة، بالحد الأدنى، لجميع الأطراف المعنية، كما لغالبية الشعب العراقي.

دعونا نتساءل، إذن، أية تنازلات ينبغي للأطراف المشاركة في هذه الجمعية التأسيسية أن يقدموها إلى بعضهم البعض، وإلى الدولة المشرفة، وإلى بقية العالم المراقب، ابتغاء إنقاذ العراق من أسوأ السيناريوهات. أقترح الآتي:

1–يتوجب على الطوائف المسلمة أن تسحب صراحة كل قواعد وضوابط الشريعة التي تحكم أهل الذمة الأقليات المحمية حسب المفهوم التقليدي في الإسلام ويقصد بهم المسيحيون واليهود)، وينبغي أن تسحب هذه القواعد قانونيا مرة وإلى الأبد، وعدم الاكتفاء بسحبها كأمر واقع كما هو الحال القائم راهنا في معظم الدول العربية. ولسوف يتضمن ذلك إقرارا صريحا ومكشوفا بأن مبادئ الشريعة التي تحكم المحميين (أهل الذمة) في الإسلام قد سقطت، ولم تعد سارية، شأنها شأن كل قواعد وضوابط الشريعة التي أقرت وجود العبيد في الإسلام وفي المجتمعات والكيانات السياسية التي أقامها المسلمون. وبخلاف هذا التدبير، فإن الدولة العراقية لن تصبح قط دولة لكل مواطنيها.

2-يتوجب على الطوائف المسلمة Communities أن تلغي، مرة وإلى الأبد، قانون العقوبات الإسلامي القديم الذي ينص على عقوبات الجلد، والرجم حتى الموت، وقطع اليد، وغير ذلك من أشكال العقاب الجسدي والمُثلة. وهذا أمر ملح تماما، في ضوء النفور الذي تستثيره هذه العقوبات البربرية داخل البلاد وخارجها.

3-يتوجب على الطرائف المسلمة أن ترفض وتبتعد بشكل لا لبس فيه، عن ذلك النوع من الإسلام المهووس بالنظر إلى العالم الخارجي والعالم الداخلي باعتباره مجالا حافلا بالكفار الملعونيين، والمرتدين، والمشركين، والملاحدة، والمنافقين، والروافض، الذين يتوجب التعامل معهم بما يستحقون، بما في ذلك الفرق الصغيرة في الإسلام مثل "العلوية، والاسماعيلية، والدروز والبهائية والأحمدية)"، وما شاكل. وهذا يعني وضع حد مرة وإلى الأبد، للتقسيم التقليدي الضيق الذي جاء به المسلمون للعالم بوصفه دار سلام ودار حرب، دار دين وإيمان ودار كفر وإلحاد، وهو تقليد جرى إحياؤه الآن.

4-ينبغي على الطائفة الشيعية أن تبتعد عن كل ما يتصل بنمط حكومة ولاية الفقيه، المستمدة من الفقه الإمامي، أي أن تبتعد عن هذا النمط من الحكم الثيوقراطي (رجال الدين) بكل تبعات وتطبيقات هذا المبدأ الممكنة، فإن حكومة العراق لن تكون قط حكومة لسائر مواطنيها.

5-يتوجب على الأغلبية السكانية الشيعية أن تعترف وتلتزم بمبدأ أن الديمقراطية لا تعني فقط حكم الأغلبية، بل تعني حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقليات في آن واحد معا، مع كل ما يتضمنه ذلك من آليات وتعقيدات وتوازنات، تساعد على منع آية أغلبية من التحول إلى طاغية ضد نفسها، وضد شعبها عامة وضد أقلياتها خاصة.

6-إلغاء المسلمين إلغاء نهائيا، من الوجهة القانونية لا من جهة الأمر الواقع، لوضع المرأة بوصفها "عورة" في الإسلام، أي كونها وضعا مخجلا، شيئا يتوجب إخفاؤه والتستر عليه كما لو فضيحة، وبخلافه، فإن كل الإعلانات الرسمية والشكلية عن مساواة المرأة بالرجل في العراق الجديد تظل ناقصة، بل فارغة على نحو مخز.

وبعد أن رأينا الروس يعتذرون للبولونيين والمجريين والتشيك والسلوفاك عن أخطاء الماضي، وبعد أن رأينا بيض جنوب أفريقيا يعتذرون للأغلبية السوداء عن إساءات الفصل العنصري، ورأينا اليابان تعتذر للكوريين عن اضطهادات الماضي، وبعد أن رأينا التماسات عربية مرفوعة إلى البابا تطالب بالاعتذار لعالم المسلمين والعرب ومسيحي الشرق عن إساءات الصليبيين، وبعد أن عرفنا أن البابا استجاب لهذه المطالب إيجابيا، فإنني بدوري أتوجه إلى القيادة الدينية السنية في العراق وغيره، لأن تعتذر لشيعة العراق وغيرهم عن الجريمة النكراء لمقتل الحسين، حفيد النبي، في مذبحة كربلاء (61هـ). ومثلما أن البابا أحل أسلاف اليهود من دم يسوع المسيح، أتوجه إلى المؤسسة الدينية الشيعية في العراق وسواه، إلى أن تحل أسلاف السنة من الدم المسفوح في كربلاء، أم الجرائم كلها في التاريخ الإسلامي.

أخيرا، ماذا بشأن نبوءة صراع الثقافات، نثير ذلك نظرا لأن بعض الأوساط الهامة، في الغرب العلماني كما في الشرق المسلم، باتت الآن تفكر وتعمل اعتمادا على فرضية أن هجمات الحادي عشر من شتنبر، والحرب الكونية التي تمخضت عنها ضد الإرهاب الإسلامي، تؤلف تأكيدا رسخا لأطروحة صامويل هانتنجتون عن حتمية التصادم بين عالم الإسلام المتقادم، من جهة، والغرب العلماني الحديث، المتقدم، من جهة أخرى؟

وأود هنا أن أضع نبوءة هانتنجتون على طاولة الفحص النقدي بإثارة السؤال التالي: هل أن هذا الصراع جار حقا، أمام أنظارنا الآن؟

جوابي البسيط والمباشر ذو شقين: أولا، إن "الصراع" بمعناه القوي، والحاد، الدراماتيكي ليس قائما. ثانيا: أما بالمعنى الخفيف، العابر، المألوف لقضايا "الصراع" فالجواب هو: بلى.

من قراءتي لأطروحة هانتنجتون الأساسية أجدها تقول، أولا، أنه بعد انهيار عالم الشيوعية في المركز منه، فإن المنابع الرئيسية للنزاع الدولي (وما ينجم عن ذلك من حروب ممكنة) كفت عن التركز في التنافس العدائي بين

نظامين اقتصاديين شاملين، لا توافق بينهما (أو بين نمطي إنتاج وتوزيع متعارضين)، وتقول الأطروحة، ثانيا أن منابع النزاع هذه باتت تستقر في النزوع العدواني لتوكيد الذات والتنافس الذي تبديه منظومة المعتقدات والقيم الأصولية، المكتفية ذاتيا بهذا القدر أو ذاك، والتي تهيمن على مشهد عالم ما بعد الحرب الباردة، مثل الإسلام التقليدي، من جانب، والليبرالية الغربية الظافرة من جانب آخر.

ويمكن لي التعبير عن هذه النقطة ذاتها بأسلوب مغاير، القول: إن هانتنجتون يرى أن التحديات التاريخية للهيمنة الغربية الرأسمالية من جانب والاشتراكية وحركات الطبقة العاملة وحركات العالم الثالث، قد انتهت، وأن علينا البحث عن منابع الخطر والنزاع والتوتر العالمي في نظم المعتقدات والقيم التي لا تلتقي جوهريا، ليس فقط مع الليبرالية الرأسمالية، بل حتى مع بعضها البعض.

ويبدو أن الحضارة، عند هانتنجتون، تختزل نسفها إلى الثقافة والثقافة تختزل نفسها إلى الدين، والدين يختزل نفسه إلى جوهر أولي ثابت يدفع، في حالة الإسلام، إلى إنتاج ظاهرة "الإنسان الإسلامي" السائر على مسار المواجهة مع "الإنسان الاقتصادي" الغربي، وليبراليته الغريزية، أو على مسار المواجهة مع "الإنسان المراتبي" homo hierarcicus الهندي، وإيمانه بتعدد الآلهة.

ومن الواضح لي أن أطروحة هانتنجتون تنطوي، أولا، على عودة إلى الفلسفة الألمانية قديمة الطراز: "فلسفة الروح"، وتقوم، ثانيا، على إحياء للنزعة الجوهرية الاستشراقية الكلاسيكية التي هدمها إدوارد سعيد في كتابه "الاستشراق".

ولعل أول ما يتبادر إلى ذهني في هذا الإطار، هو الامتزاج الشهير للروح ونظام المعتقدات الأخلاقي البروتستانتي، مع القيم الأساسية التي استخدمها ماكس فيبر لتفسير نشوء الرأسمالية في أوروبا. وهنا نجد أن روح الرأسمالية، القائمة سلفا، تتصارع مع الروح الإقطاعية السائدة، بينما النظام الاعتقادي الأخلاقي البروتستاني الجديد يتصارع مع نظيره وخصمه الكاثوليكي، السابق، والمجاور له.

إن تنافس وتعادم وتصارع هذين الروحين والنظامين الأخلاقيين، كما عند فيبر، يتحول عند هانتنجتون إلى صراع كوني عالمي. وإن تنافس الأرواح والمعتقدات ليس تاريخيا، أو سوسيولوجيا، أو ارتقائيا، بل جوهري، وجودي (أنطولوجي)، وثابت. وإن مثل هذا النوع من المحاججة اللاتاريخية، والضد – تاريخية تهيئ المسرح لصراع الحضارات، بوضع منظومة معتقدات وقيم غربية أساسية ثابتة في مواجهة منظومة أخرى مغايرة من قيم ومعتقدات إسلامية، أساسية بالمثل، ولكنها متناشزة.

وعلى مستوى العملي يعني ذلك أن قيم الليبرالية والعلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتسامح الديني، وحرية التعبير الخ، تعد أعمق قيم الغرب التي ينفصل عنها عالم المسلمين الراهن انفصالا دائما بفعل قيمه العميقة الموروثة، التي تشكل نقيضا لجوهر الليبرالية والعلمانية والديمقراطية..

والمفارقة المثيرة في ذلك كله أن الإسلاميين يجدون أنفسهم على اتفاق تام ليس فقط أطروحة هانتنجتون الأساسية، بل أيضا مع مضامينها النظرية وتطبيقاتها العملية بالمثل. فالمنظرون والإيديولوجيون الإسلاميون يختزلون الحضارات إلى ثقافة، والثقافات إلى دين، والأديان إلى جواهر ثابتة، عصية على التوافق وتتصادم وتتصارع فيما بينها. وبالطبع فإنهم يرون أن الإسلام سيخرج وحده ظافرا.

وابتغاء تخفيف حدة أطروحة صراع الحضارات، دعا الرئيس الإيراني (السابق) محمد خاتمي إلى حوار الحضارات بديلا. وبالطبع فإن اهتمام الرئيس هنا ينصب، على نحو مفهوم، على الحوار بين الإسلام والغرب بعامة، وبين إيران والولايات المتحدة بخاصة. هل خاتمي مخلص في دعواه أو تراه يُحابي؟

على المدى البعيد نرى أن خاتمي يحابي، وذلك لأنه يحابي الآن الصيغة الإسلامية التي يوردها منطق هانتنجتون، ويلتزم بها خاتمي التزاما استراتيجيا، تستدعي صدام الحضارات، والظفر النهائي لحضارته. أما على المدى القريب، فنرى أن خاتمي مخلص في قوله، وذلك لأن الحوار ليس تكتيكا ظرفيا سيئا، بالنسبة للجانب الضعيف في المواجهة.

وأظن أن صدام الحضارات بين الإسلام والغرب قائم أصلا بالمعنى الخفيف، المعتاد، لمفهوم "الصراع"، ولكنه ليس وشيك الوقوع بالمعنى الحاد، الدراماتيكي للمفهوم. فالإسلام أضعف من أن يصمد في أية تحديات و/أو مواجهات جادة من شأنها أن تشكل تهديدا للغرب، الظافر بداهة. الواقع أن الإسلام المعاصر لا يؤلف حتى "حضارة" بالمعنى النشط، الفاعل، المؤثر لمصطلح الحضارة. قد يقال أن الإسلام يشكل حضارة بالمعنى التاريخي، التقليدي، السلبي، المنفعل، الفولكلوري، لا أكثر.

إن الطرفين المتصادمين، زعما، متفاوتان تفاوتا هائلا في مستويات القوة، والجبروت العسكري، والقدرة الإنتاجية والكفاءة، والمؤسسات المؤثرة، والثروة، والتنظيم الاجتماعي، والعلم، والتقنية، الخ، بحيث إن الصدام بينهما لا يمكن إلا أن يكون خلوا من المنطق. وكما تقول استعارة أدبية: إذا وقعت البيضة (أو اصطدمت) بحجر، انكسرت، وإن سقط الحجر على (أو اصطدم) ببيضة، فإنها تتكسر هي أيضا. لهذا السبب فإن الغرب يبدو، للناظر إليه من الجانب العربي والمسلم لخطوط الانقسام، جبارا، كفوءا، ناجحا، مندفعا على نحو لا سبيل إلى إيقافه، ما يجعل فكرة "الصدام: النهائي خيالا جامحا.

أما بالنسبة للقضايا والصعاب والتوترات والريب والمواجهات والعداءات الراهنة التي تسم علاقة الإسلام بالغرب، فإنها جزء مألوف من الشؤون المعتادة في التاريخ، والصراع السياسي، والعلاقات الدولية، والسعي وراء المصالح الحيوية، ومن المؤكد أنها ليست شؤون الروح الخالص، ولا هي نتاج تصادم وأفكار دينية، أو تأويلات إيديولوجية متناقضة، أو أمور تتعلق بالإيمان والقيم، والتخيلات والتصورات.